المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/09/2013

المرضى النفسيون في المغرب متروكون ومأواهم الشارع

الدار البيضاء – فاطمة عاشور
الإثنين ٢ سبتمبر ٢٠١٣

في غياب من يهتم بهم في ظل ارتفاع تكلفة التغطية الصحية، يتجول المئات من المرضى النفسانيين في شوارع المدن الكبرى بالمغرب وغالبيتهم من المشردين الذين هجروا أسرهم أو تخلى اهلهم عنهم لضيق اليد لمعالجتهم، فيما تقتاد العديد من العائلات مرضاها إلى مقامات مثل «بويا عمر» حيث يكبلون بالسلاسل «لطرد الجن» بحسب اعتقادهم. وعلى رغم وجود مركز لمعالجة مدمني المخدرات في الجناح 36 من مستشفى الأمراض العقلية في مدينة الدار البيضاء مثلا – لم يعد يلبي الأعداد المتزايدة، خصوصا أبناء الطبقات الفقيرة التي لا تتمكن من الاستفادة من خدمات المركز للتكلفة الباهظة للإيواء– يبقى ضحايا الأمراض النفسية والعقلية عرضة للتهميش والإقصاء.

يعاني ثمانية ملايين شخص في المغرب، بينهم عدد كبير من الشباب، من الاكتئاب، الذي يعتبر أكثر الأمراض النفسية انتشاراً بين المغاربة، فقد أظهرت دراسة أخيرة لوزارة الصحة أن حوالى 26,5 في المئة من أصل 6000 شخص خضعوا للدراسة مصابون بالاكتئاب، وأبرزت أن النساء يعانين من هذه الأعراض بشكل أكبر مقارنة مع الرجال – نسبة تبلغ 3,343 إلا أن هذه الأرقام لا تعني حقيقة الواقع، فنسبة كبيرة من المصابين بالأمراض النفسية لا يتم الكشف عنها، كما أن ارتفاع تكلفة العلاج، وعدم وجود مصحات كافية للرعاية النفسية يجعلان المغرب محتلاً مراتب متأخرة في هذا المجال بحسب المختصين.

وتقول آخر الإحصاءات ان القطاع العام في المغرب الذي يزيد عدد سكانه عن 32 مليون نسمة، يضم 172 طبيباً نفسياً و740 ممرضاً في الطب النفسي فيما لا يتوافر في البلاد سوى على 2000 سرير موزعة على 27 مؤسسة ومستشفى خاصاً بالمرضى النفسيين، أي ما يعادل 0.78 سرير من أجل كل 10.000 مواطن، أو بعبارة أخرى سبعة أسرة لكل 100 ألف مواطن. وغالبية المؤسسات الصحية النفسية في المغرب تم تأسيسها خلال الاستعمار الفرنسي، ومنذ حصول المغرب على استقلاله لم تفتح الدولة سوى بعض المراكز النفسية الملحقة بالمستشفيات العمومية، ما يفسر كون 47 في المئة من المناطق المغربية لا تتوافر فيها بتاتاً بنية طبية لاستقبال المرضى النفسيين، وفي الجنوب والشرق المغربي يضطر أهل المريض إلى قطع مئات الكيلومترات قبل الوصول إلى أول مستشفى.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم تقريراً راصداً يُعتبر الأول من نوعه في المغرب، ركز على عدد من التوصيات من أجل تحسين ظروف عيش الأشخاص المصابين والنهوض بمجال الصحة العقلية بصفة عامة، لعل أبرزَها «تغيير قانون «الوقاية من الأمراض العقلية ومعالجتها وحماية المرضى المصابين بها»، الذي لم يطرأ عليه أي تعديل منذ إصداره في 30 نيسان (أبريل) 1959، بشكل جذري ووفق مقاربة تشاركية واسعة، وسن نظام أساسي خاص بالممرضات والممرضين المختصين في الأمراض العقلية، ووضع سياسة شاملة ومتكاملة للصحة العقلية تنخرط جميع مكونات المجتمع والفاعلين والمعنيين والمهتمين في وضع خطوطها العريضة ورسم معالمها».

وسلط التقرير الضوء على وضعية الفئات «الهشة» التي تحتاج إلى اهتمام خاص وعناية طبية تستجيب لظروفها وخصوصياتها، مثل النساء والأطفال والمسنّين والمدمنين على المخدرات، إضافة إلى الدعوة إلى إحياء اليوم الدولي للصحة العقلية، الذي يُحتفى به في 10 تشرين الأول (أكتوبر) من كل سنة، واتخاذه مناسبة وطنية للتوعية والتحسيس والنقاش والإعلام بخصوص الصحة العقلية واقتراح يوم وطنيّ للصحة العقلية، يكون فرصة لتعزيز العلاقة الوثيقة بين الصحة العقلية والحقوق الإنسانية، دون إغفال أهمية التربية والإعلام والتوعية والتحسيس لمحاربة وصم الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وإقصائهم، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقيّمها ذات الصلة بالصحة العقلية.

وأمام هذا الوضع يؤكد الأختصاصي النفسي عبدالمجيد كمي أن «العديد من الأشخاص صاروا يزورون العيادات الصحية للوقاية من الضغوطات اليومية، أو الاضطرابات النفسية من كل فئات المجتمع، بما فيها الفئة الفقيرة وفئة الأميين أيضا، وهو ما يعني أن نظرة الناس للعلاج النفسي تغيرت بشكل كبير لدى فئة كبيرة». لكنه يستدرك قائلا: «ما زال الخيال الشعبي يربط المرض النفسي بالجنون، الأمر الذي يجب على الدولة الالتفات إليه لمعالجة مشكل ضعف التطبيب النفسي بالمصحات التابعة للمستشفيات، وتوفير هذه المصحات بالمناطق البعيدة التي تعرف شبه

انعدام لما يسمى الطبيب النفسي، بالإضافة إلى معالجة مشكل ندرة الأطباء النفسيين الذين لا يتجاوز عددهم 400 بحسب إحدى الإحصائيات الرسمية».

ويوضح الدكتور إدريس الموساوي رئيس قسم الأمراض النفسية في مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء أن «ظاهرة الانتحار متفشية في المغرب بالرغم من عدم وجود أرقام وإحصاءات رسمية تثبت ذلك»، مبررا قوله بـ»كثرة الأخبار التي توردها وسائل الإعلام المحلية عن وقوع حالات انتحار بشكل متواصل». ويطالب الأخصائيين بمنح الأدوية اللازمة للمصابين بالاكتئاب والفصام والحالات الاكتئابية الهوسية لتجنيبهم الإحساس بالسوداوية والرغبة في الموت.

وتقول الأرقام انه اقتُرفت 26 جريمة قتل من قبل مدمنين على القرقوبي (مادة مخدرة)، وخلال عامي 2009 و2010، ارتُكبت 46 جريمة قتل تحت تأثير المخدرات، ويتراوح سعر حبوب القرقوبي ما بين 10 دراهم و 800 درهم، ويعرض السوق المحلي تشكيلة متنوعة من المخدرات تحت مسميات كثيرة.

ويشير الخبراء إلى أن المخدر مسؤول عن الجرائم المروعة التي ارتكبت في المغرب خلال السنوات الأخيرة.

وبحسب خبراء أمن، فإن انتشار تهريب القرقوبي ومخدرات أخرى في المغرب ناتج عن تحول الساحل إلى معقل لتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» وشبكات تهريب البشر والمخدرات والأسلحة.

ويرى أطباء علم النفس أن ارتفاع تكلفة العلاج تعتبر عائقاً كبيراً أمام إكمال العلاج بالنسبة للفئة التي اقتنعت بضرورة عيادة طبيب نفسي، شأنهم في ذلك شأن العديد من المرضى الذين تتطلب حالاتهم علاجاً طويلاً. وفي ظل غياب التغطية الصحية وغلاء الأدوية، يقاطع كثيرون من المرضى العلاج، ما يؤدي إلى تطور المرض لديهم. يضاف الى ذلك تدهور أوضاع المستشفيات القائمة والتي شبهها وزير الصحة الحسين الوردي في تصريحات سابقة بـ»المعتقلات»، وقال: «حتى العقلاء والأصحاء إن ساقتهم الأقدار إلى دخول احد المصحات الأقرب منها إلى معتقلات لن يخرجوا أصحاء».

وكان الوردي وصف هذا الواقع بأنه خطير، وأوصى بجعل إصلاح القطاع وتحسين الولوج إليه والاهتمام بالمرضى وتأهيل الموارد البشرية والمالية واللوجستية ضمن أولويات القطاع خلال عرضه مخطط العمل ما بين عامي 2012 و2016.

http://alhayat.com/home/Print/547315?PrintPictures=0

المجموعة الوطنية للمجازين تندد بسياسة الكيل بالمكيالين في وقفة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان

حفيظ مينونشر في شبكة طنجة الإخبارية يوم 31 - 08 - 2013

استمرارا لأشكالها النضالية السلمية في سبيل تحقيق الوظيفة والعيش الكريم خاض معطلي المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين بالمغرب وقفة احتجاجية زوال يوم أمس الخميس 30 غشت أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان، رفعت خلالها شعارات منددة بالواقع المزري الذي يعيشه المعطلون عموما ومعطلو المجموعة الوطنية للمجازين على وجه الخصوص الذي يعتبر أقدم إطار يناضل بساحة العاصمة، ومستنكرة أيضا التعاطي اللامسؤول الذي تواجه الجهات المسؤولة لملفهم المطلبي المتمثل في الادماج الشامل في أسلاك الوظيفة العمومية.وقد أكد معطلي المجموعة المذكورة من خلال الشعارات التي رفعوها أمام المجلس الحقوقي على أنهم يرفضون ازدواجية المعايير وسياسة التمييز الممنهجة من قبل الحكومة بعدما أخذت بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان التي أدمجت المعطلين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية مقابل العصا الغليظة الذي تتعامل به القوات العمومية مع معطلي الرباط.

و ذكر محمد جليل احد أعضاء المكتب والمكلف بالإعلام أن رفاقه المحتجون يطالبون بحقهم في العيش الكريم وتشبثهم المطلق والمشروع في التوظيف المباشر.واستمرت الوقفة الاحتجاجية زهاء ساعتين و كان الشعار الأبرز نضال مستمر حتى انتزاع الحق في التوظيف.

http://www.maghress.com/tinjah/15798

إعلان عن تنظم دورة تدريبية حول: " الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان"

ميضار هوي / مراسلة

لفائدة أطر منظمات حقوق الإنسان و المجتمع المدني و الطلبة الباحثين بأقاليم: الدريوش و الحسيمة و الناظور

في سياق انفتاح اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور، على محيطها الخارجي، و في إطار المهام الموكولة لها فيما يتعلق بالتربية و التحسيس و التكوين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، و تنفيذا لتوصيات اللقاءات التواصلية التي نظمتها مع مختلف فعاليات المجتمع المدني بمدن الجهة، و من أجل خلق تعاون بناء بين اللجنة الجهوية و مختلف الفاعلين في محيطها و خاصة الجمعويين منهم، و ذلك من خلال توفير تكوين مستمر و متخصص، و كذا المساهمة في تأهيل و تقوية قدرات أطر منظمات المجتمع المدني في مختلف مجالات حقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية دورة تكوينية حول: " الآليات الدولية لحماية لحقوق الإنسان"، وذلك أيام 27 و 28 و 29 شتنبر 2013 بمدينة الحسيمة، وعلى المهتمين الراغبين في الاستفادة من هذه الدورة التدريبية الاتصال على العنوان الالكتروني التالي للحصول على استمارة المشاركة:

.

http://www.midarhoy.com/?p=15641

فضيحة: اللفت الوطني لحقوق الانسان الاسم الجديد للمجلس الوطني لحقوق الانسان

الكاتب : tamazghapressالاخبار الرئيسيةأغسطس 31, 2013

تمازغابريس :
في اطار ما سمي بتفعبل دسترة الأمازيغية في ما يتعلق بالهوية البصرية للمرافق العمومية للدولة المغربية , و بسبب خطأ في كتابة الكلمة الأولى من إسمه باللغة الأمازيغية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتحول إلى (اللفت) الوطني لحقوق الإنسان نتيجة إغفال نقطة حرف السين تحولت كلمة ''أسقيم'' asqqimالمجلس) إلى ''أركيم''arkkimاللفت) مع حمولتها السلبية في اللغة الأمازيغية.
ولعل هذه الترجمة صائبة اذا ما قيمنا حصيلة عمل هذا المجلس الذي يعمل جاهدا من أجل تلميع صورة النظام السلطوي بالمغرب في المحافل الدولية حيث يعد تقارير بيضاء عن حالة حقوق الانسان و لعل تنويه الملك بتقارير المجلس في بيان للديوان

http://tamazghapress.com/فضيحة-اللفت-الوطني-لحقوق-الانسان-الاس/